جمال زحالقة *

كيف تقرأ إسرائيل صفقة القرن؟

مقدمة

من أهم مواصفات «صفقة القرن»،[1] الأميركية – الإسرائيلية أنّها شاملة، وتضع مخططات لتقرير مستقبل ومصير الشعب الفلسطيني كلّه، وكل جزء من أجزائه. فمشروعها للّاجئين هو إلغاء حق العودة، وبالنسبة للقدس تثبيت ضم المدينة بالكامل، أما الضفة فإسرائيل تضم ٣٠٪ منها والباقي كيان فلسطيني مقطّع الأوصال يربطه نفق بغزّة. وهي تنص على الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ما ينسف حقوق اللاجئين وحقوق فلسطينيي الداخل، كما أنها تشمل إجراءات أمنية تبقي الاحتلال قائمًا مع تغيير بعض التسميات.

المفارقة في هذه الصفقة هي أنّها وصفة لتمزيق الشعب الفلسطيني، لكنّها توحّده في مواجهة المصائر البائسة التي تعدّها لكل جزء من أجزائه، والتي لا يمكن التصدي لها إلا كشعب واحد وموحّد، مهما كانت الظروف المتباينة التي يعيشها. وهي إذ جاءت لتمزّق، زادت الحاجة للوحدة.[2] وإذ جاءت كمشروع إبادة سياسية للشعب الفلسطيني، فتحت الباب أمام ردّ الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، كمشروع تحرر وطني ينشد العدالة.

يتعلّق مصير «صفقة القرن» ومصير البصمات التي ستتركها على الواقع المعيشي والسياسي وعلى تعامل العالم مع القضية الفلسطينية إلى حدّ كبير بمدى التصدّي الفلسطيني لها وشكل هذا التصدي، وبإمكانية تحويل هذه «المصيبة» إلى فرصة لتقوية الموقف وتصليبه وتحريك الركود. ولعل الأمر الأهم في هذه الحقبة الزمنية هي التخلص من الأوهام والآمال الكاذبة، والاستعداد لمراجعة

* عضو سابق في الكنيست، رئيس حزب التجمع الديمقراطي

المفارقة في هذه الصفقة هي أنّها وصفة لتمزيق الشعب الفلسطيني، لكنّها توحّده في مواجهة المصائر البائسة التي تعدّها لكل جزء من أجزائه، والتي لا يمكن التصدي لها إلا كشعب واحد وموحّد، مهما كانت الظروف المتباينة التي يعيشها. وهي إذ جاءت كمشروع إبادة سياسية للشعب الفلسطيني، فتحت الباب أمام ردّ الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، كمشروع تحرر وطني ينشد العدالة.

جدّية وتغيير إستراتيجيات في ظل المتغيّرات التي أوصلت إلى «صفقة القرن»، وتلك الآتية تبعًا لها. كل ذلك مع أخذ الحذر أن المراجعة لازمة للتصدي الفعّال لهذه المشروع التصفوي.

من ضروريات مواجهة «صفقة القرن» والتصدّي لها رصد وتحليل وتقييم الموقف أو المواقف الإسرائيلية منها. نص الخطّة يبقى نصًّا على ورق، والسؤال الأهم هو ترجمته واستثماره واستغلاله سياسيًا وعلى أرض الواقع وفي الحرب على الرواية، التي لا تقل ضراوة من الحرب الفعلية. ولعل الترجمة الإسرائيلية لصفقة القرن هي الأهم، لأن إسرائيل تسيطر على الأرض، ولأنها تقوم فعليًا باستغلال الخطّة لتحقيق مكاسب على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

لقد احتفلت إسرائيل الرسمية وغير الرسمية بالإعلان عن صفقة القرن، واعتبرتها إنجازًا تاريخيًا مهمًّا،[٢] يساعدها في الانتقال من مسار إدارة الصراع، الذي اتبعته في العقود الأخيرة، إلى حسم الصراع من طرف واحد بدعم أميركي وازن. وإذا كانت إدارة الصراع تعني المحافظة على «الوضع القائم»، ربّما مع تغييرات أو «مكاسب» محدودة، فإنّ مسار حسم الصراع يعني فرض تغييرات مهمّة وحتى تاريخية في مجالات متعددة، وقد سبق «صفقة القرن» نقاش حول أنّ الوقت قد حان لحسم الصراع.[٤]

وعلى الرغم من الإشادة بالخطة والترحيب وحتى الاحتفاء بها، إلّا أن إسرائيل لم تعلن رسميًا قبولها بها، ولم تتخذ الحكومة الإسرائيلية أو الكنيست قرارًا خاصًا بشأنها. ما رشح من الموقف الإسرائيلي شبه الرسمي هو ما جاء على لسان نتنياهو أن «إسرائيل مستعدة للتفاوض مع الفلسطينيين على أساس صفقة القرن»،[٥] وهذا لا يعني قبول الخطة رسميًا. ما يهم إسرائيل أكثر هو الاستناد إلى الصفقة للقيام بخطوات من جانب واحد وأخذ ما تريد منها، ما يذكّر بموقف القيادة الصهيونية من قرار التقسيم عام ١٩٤٧، حيث تجاهلت مبدأ التقسيم، وركّزت على أن قرار الأمم المتحدة هو «إقامة دولة إسرائيل (القديمة) من جديد»،[٦] وعلى هذا الأساس أعلنت «الاستقلال»، وحتى يومنا هذا لا يوجد موقف إسرائيلي رسمي، من الحكومة أو من الكنيست، بالموافقة على إقامة دولة فلسطينية، مهما كانت حدودها وشكلها.

عقب الإعلان عن الخطة ونشر تفاصيلها، رشحت من الحكومة الإسرائيلية ثلاثة مواقف: الأول هو موقف نتنياهو وحزب الليكود،[٧] الذي أعلن من جهة قبوله التفاوض مع الفلسطينيين على أساس الخطة، وعن نيته الشروع في تطبيق بنود من الصفقة بالتنسيق مع الولايات المتحدة وفي مقدمتها ضم غور الأردن والمستوطنات إلى إسرائيل من جهة أخرى.

الموقف الثاني هو موقف وزير الدفاع الأمن نفتالي بينيت، الذي أعرب عن موافقته على الخطّة عمومًا، ولكنّه رفض ما تضمنته بخصوص إقامة «دولة فلسطينية»، حتى لو بالاسم.[٨] ودعا إلى استغلال الفرصة التاريخية، والشروع بالضم الفوري لغور الأردن، ومناطق واسعة من الضفة الغربية بضمنها كل المستوطنات، دون انتظار موافقة أميركية مسبقة، معربًا عن ثقته بأنّها ستأتي.

أما الموقف الثالث فجاء رافضًا للخطّة لأنّها تشمل تعبير «دولة فلسطينية»، وداعيًا إلى استغلال الفرصة والبدء بضم كل الضفة الغربية إلى إسرائيل، وحمَل هذا الموقف الوزير اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش، ويشاركه هذا الموقف حزب «القوة اليهودية» الفاشي ومجلس المستوطنات في الضفة الغربية.[٩]

لم تبد الأحزاب الصهيونية الأخرى معارضة فاعلة للصفقة، وكان عندها بعض التحفظات عليها وعلى محاولة نتنياهو استغلالها لصالحه انتخابيًا وشعبيًا وللقيام بخطوات ضم من طرف واحد. حزب «أزرق أبيض» لم يكن أقل حماسًا من الليكود، خصوصا بعد أن دعا الرئيس الأميركي دونالد ترامب رئيس الحزب، بيني غانتس، إلى واشنطن وأطلعه على تفاصيل الصفقة قبل نشرها. واعتبر حزب «أزرق أبيض» الصفقة عميقة وجدّية

تتبنى هذه الصفقة تتبنّى الرواية الإسرائيلية، لا بل رواية اليمين الإسرائيلي ومواقفه تحديدًا وفي كل المجالات، وقد شرعت إسرائيل باستثمارها في الحرب على الرواية وفي تبرير الوجود، خصوصا وأن الصفقة تتطرق إلى الماضي وليس فقط إلى المستقبل، وتتبنى بالكامل الموقف الصهيوني من وجهة نظر يمينية.

ومنسجمة تمامًا مع مبادئه وبرنامجه السياسي، وتشكّل فرصة تاريخية لترسيم حدود إسرائيل وفق مصالحها الأمنية، وأساسًا متينًا لمفاوضات مع الفلسطينيين.[10]

اعتبرت «صفقة القرن» ضربة قوية لليسار الصهيوني ونهجه،[11] ومع ذلك كان موقفه منها ضعيفًا يعكس ضعفه السياسي عمومًا. حذّر حزب العمل من تبعات الضم من طرف واحد على الأردن وعلى إمكانية تجديد «العملية السلمية». وكذلك عبر حزب ميرتس عن معارضته للخطة وللضم من طرف واحد ضمن خطة اليمين لمنع المفاوضات مع الفلسطينيين.

لقد بدأت إسرائيل والولايات المتحدة بتطبيق الخطّة قبل الإعلان عنها، حيث أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل وقامت بنقل السفارة الأميركية إليها، وغيّرت موقفها من الاستيطان واعتبرته مشروعًا ولا يشكل عائقًا أمام السلام، وقامت كذلك بسحب دعمها لمنظمة غوث اللاجئين «الأونروا»، وأغلقت المفوضية الفلسطينية في واشنطن. لقد فعلت الولايات المتحدة كل هذا بلا علاقة بموافقة أو عدم موافقة إسرائيل أو غيرها على الصفقة، ما يكشف الطبيعة الحقيقية للصفقة، وكما تقيّمها إسرائيل بالضبط، بأنّها معدّة للسماح لإسرائيل بتغيير الواقع من طرف واحد بمباركة أميركية وعلى أساس صفقة أميركية.

من المفارقة أنّ الترحيب الإسرائيلي بصفقة ترامب يزداد بالذات لأنّها ليست معدة للتطبيق، وهناك شبه إجماع لدى الساسة والمحللين الإسرائيليين بأن إمكانية إخراجها إلى حيّز التنفيذ قريبة من الصفر. ويعود هذا الترحيب لأن إسرائيل تأخذ منها ما هو مريح لها وتترك للشروط التعجيزية مهمة إفشال ما تبقّى من الخطة. ولأنّ هذه الصفقة تتبنّى الرواية الإسرائيلية، لا بل رواية اليمين الإسرائيلي ومواقفه تحديدًا وفي كل المجالات، وقد شرعت إسرائيل باستثمارها في الحرب على الرواية وفي تبرير الوجود، خصوصا وأن الصفقة تتطرق إلى الماضي وليس فقط إلى المستقبل، وتتبنى بالكامل الموقف الصهيوني من وجهة نظر يمينية.

إضافة إلى الموقف الإسرائيلي من «صفقة القرن» بشكل عام، كانت هناك توجهات وتحليلات ومواقف تخص بنود الصفقة ومركباتها. ونستعرض فيما يلي المواقف الإسرائيلية من البنود المركزية في الصفقة.

دولة فلسطينية؟

في مقابلة تلفزيونية[12] أجاب البروفسور بنتسيون نتنياهو، والد رئيس الوزراء الإسرائيلي، على سؤال حول رأيه في إعلان نتنياهو أنه يوافق على حل «الدولتين» قائلًا: «بنيامين (نتنياهو) يقبل بدولة فلسطينية فقط بشروط لا يقبلها العرب. لا يمكن أن يقبلوا حتى واحدا من هذه الشروط. أنا لا أقول هذا من عندي، بل سمعته منه». وردًّا على سؤال حول موقفه هو من الدولة الفلسطينية أجاب بحزم: «هذه البلاد لليهود ولهم وحدهم. هرتسل لم يكد ويعمل من أجل دولة فلسطينية.»

نتيناهو الابن ليس بعيدًا عن والده، وينعكس هذا الأمر في تصريحاته،[13] فهو يؤكّد على الشروط التعجيزية الكثيرة على إقامة دولة فلسطينية، مشيدًا بما جاء بخصوص ذلك في «صفقة القرن»، والذي لا يعدو عن كونه نسخة عن الموقف الإسرائيلي مع بعض الزيادات. ويحرص المتحدثون باسم الحكومة الإسرائيلية على التشديد على شروط إقامة الدولة، التي وردت في صفقة القرن، وبالنسبة لهم هذا هو الأمر الأهم، لأنّه يمنع إقامة الدولة بسبب «الرفض الفلسطيني» لهذه الشروط، وبهذا يتحمّل الفلسطينيون مسؤولية فشل الوصول إلى التسوية وتفويت فرصة الحصول على «دولة».

وبالرغم من ذلك، رفض حلفاء نتنياهو في اليمين مجرد استعمال تعبير «دولة فلسطينية»، وطالبوا برفضها علنًا حتى لو كانت مشروطة بخطوات مستحيلة. وعبّر عن هذا الموقف وزير الأمن الإسرائيلي، نفتالي بينيت ١٤ من حزب «يمينا»، وكذلك مجلس المستوطنات في الضفة الغربية. وردّ عليهم نتنياهو بالتساؤل ما إذا كانت دولة منزوعة السلاح

تفهم إسرائيل الموقف الأميركي على أنّه لا يشمل الإصرار على إقامة الدولة الفلسطينية، وإلّا لما وافقت الإدارة الأميركية على الشروط التعجيزية لإقامتها. كما أنّ إسرائيل كانت خلف شطب بند «حل الدولتين» من البرنامج السياسي للحزب الجمهوري، ما يشير إلى أنّ صفقة شطب الدولة الفلسطينية عمليًا سبقت «صفقة القرن».

وبلا جيش دولة فعلًا، وعملت الأبواق الدعائية التابعة لحزب الليكود ونتنياهو على التخفيف من «وطأة» كلمة دولة بالقول إنها ليست أكثر من حكم ذاتي، وليسمها الفلسطينيون امبراطورية إن شاؤوا.

تفهم إسرائيل الموقف الأميركي على أنّه لا يشمل الإصرار على إقامة الدولة الفلسطينية، وإلّا لما وافقت الإدارة الأميركية على الشروط التعجيزية لإقامتها. كما أنّ إسرائيل كانت خلف شطب بند «حل الدولتين» من البرنامج السياسي للحزب الجمهوري،[١٥] ما يشير إلى أنّ صفقة شطب الدولة الفلسطينية عمليًا سبقت «صفقة القرن. وقد جاءت هذه الصفقة «هدية» ثمينة لكل معارضي إقامة الدولة الفلسطينية، وما من شك بأنّهم سوف يصرّون على ضرورة الإيفاء بالشروط المستحيلة، قبل الحديث عن دولة.

الإجابة الإسرائيلية والأميركية السائدة على مطلب الدولة الفلسطينية هي أن على الفلسطينيين قبل طلب الإجابة أن يستجيبوا للشروط الواردة في «صفقة القرن»[١٦] وفي مقدمتها: الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، والقيام بنزع سلاح جميع المنظمات الفلسطينية، والالتزام بدولة منزوعة السلاح، والإقرار بالهيمنة الأمنية الإسرائيلية على كل شبر من النهر إلى البحر، وتطوير التنسيق الأمني ورفع مستواه، والقبول بالقدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، والتنازل عن حق العودة، والتسليم بأن إسرائيل تتحكم بكل المعابر ولها سيطرة أمنية كاملة على الجو والبر والبحر.. وشروط أخرى كثيرة سابقة للحديث عن «دولة». وما قاله نتنياهو (الأب والابن) يلخص الموقف الإسرائيلي وهو أن الشروط المستحيلة تجعل الدولة مستحيلة.

في المقابل، ارتفعت أصوات أخرى انتقدت دولة صفقة القرن واعتبرتها تراجعًا عمّا جرى تداوله في مباحثات سابقة مع باراك وأولمرت، حيث «الدولة الفلسطينية المقترحة هي أراضٍ بلا تواصل جغرافي وبلا حدود خارجية، وفيها ١٥ جيبًا إسرائيليًا من المستوطنات، ما يجعل حدودها طويلة جدًّا ومتعرّجة..»[١٧]

ضم منطقة غور الأردن والمستوطنات

لعلّ أكثر ما أثار حماس اليمين الإسرائيلي في صفقة القرن هو أنها شملت ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية إلى إسرائيل. وساد أوساط اليمين إجماع بأنها فرصة تاريخية لا تعوّض ولن تعود، ويجب استغلالها والقيام بالإعلان عن ضم غور الأردن والمستوطنات من طرف واحد، وبمباركة أميركية سابقة أو لاحقة. وقال السفير الأميركي في إسرائيل إن هناك «صفقة داخل الصفقة»،[١٨] ويجري بموجبها ترسيم حدود المستوطنات والطرق المؤدية إليها من قبل لجنة أميركية إسرائيلية مكوّنة من ثلاثة أشخاص من كل طرف، تمهيدًا لتحديد المناطق التي سيجري ضمّها إلى إسرائيل.

وفق تقدير جهات إسرائيلية مهنية،[١٩] فإنّ خطة ترامب تعني ضم حوالي ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية لإسرائيل، وهي نصف منطقة «ج»، التي تشكّل ٦٠٪ من الضفة. وتتكون المناطق المعدّة للضم من: ١٧٪ هي نسبة مساحة غور الأردن، وحوالى ١٠٪ كتل استيطانية، وما يقارب ٣٪ مستوطنات منعزلة وطرق مؤدّية إليها. ويدور الخلاف في اليمين الإسرائيلي بين من يكتفون بالضم على مراحل، وبين ما يطالبون بضم كل منطقة «ج» دفعة واحدة مثل بنيت وشاكيد، ومن يطالب بضم كل الضفة الغربية مثل حزب «الاتحاد القومي» برئاسة الوزير بتسلئيل سموتريتش ومجلس المستوطنات.

وإذ تقوم لجنة أميركية إسرائيلية مشتركة بترسيم الحدود، يدور نقاش حول مسألة توقيت وطريقة الضم. حيث تدعو أوساط يسار الوسط الصهيوني إلى ربط الضم بالموافقة الدولية،[٢٠] وتعبّر أوساط أمنية وسياسية عن خشيتها من أن يؤدّي الضم إلى أزمة حادّة مع الأردن، وإلى انتفاضة قد تؤدّي إلى انهيار السلطة الفلسطينية، بكل ما

يعنيه ذلك من ضغوط أمنية وسياسية واقتصادية على إسرائيل.[٢١]

الرأي الأقوى في إسرائيل هو لدعاة الضم الفوري بعد إنهاء لجنة ترسيم الحدود مهامها. ويعتمد رأي هؤلاء على ضرورة استغلال «الفرصة التاريخية»، التي قد لا تعود، وعلى أنه لن يلحق بإسرائيل ضرر من ردود الفعل على الضم، وذلك استنادًا إلى ما يلي:

١. ضرورة الإسراع في الضم قبل الانتخابات الأميركية، وقبل أن تتغير الإدارة الحالية، أو قبل أن تغيّر هي رأيها.[٢٢]
٢. لا حاجة لانتظار موافقة فلسطينية لمفاوضات على أساس «صفقة القرن»، فهي لن تأتي،[٢٣] لأن ذلك يعني خنوع واستسلام فلسطيني لن يقدم عليه أحد.
٣. يجب استغلال حالة الضعف غير المسبوقة للفلسطينيين، حيث ينهكهم الانقسام وفقدان القدرة على التحرك المنظم الفعّال في أي قضية.[٢٤]
٤. صحيح أن القيادة الفلسطينية ضد الخطّة، لكنّها لا تريد انتفاضة قد تؤدّي إلى انهيار السلطة.[٢٥] وبما أنها كانت قادرة على احتواء الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إليها، فبمقدورها أيضًا منع اندلاع انتفاضة ردًّا على الضم. أما بالنسبة لحماس فهي لا تريد حربًا أو مواجهة عسكرية مدمّرة.
٥. مصالح الدول العربية «المعتدلة» في التحالف مع إسرائيل ضد إيران وضد «قوى التطرف» هي الأقوى،[٢٦] وهذه الدول معنية بالفوز برضى ترامب من خلال علاقات جيّدة مع إسرائيل. لذا لن يكون لها ردّ فعل جدّي على الضم. أما الأردن فستكون مضطرة إلى اتخاذ خطوات أقوى من غيرها، لكنّها لن تعرقل الخطة الأميركية،[٢٧] ولن تلغي اتفاق السلام مع إسرائيل تبعًا لمصالحها المتشعبة مع إسرائيل، سياسيًا وأمنيا واقتصاديًا.
٦. يضع الرد الأوروبي المتوقع أمام إسرائيل تحديات مهمّة،[٢٨] لن يكون قويًا،[٢٩] ولن يشمل فرض عقوبات، ويمكن احتواؤه.[٣٠]

ويقول معارضو الضم المقترح بأنّه يشمل ضم مئات الآلاف من الفلسطينيين، ما يخل بالتوازن الديمغرافي ويناقض مبدأ «الدولة اليهودية». وجاء في رسالة إلى أعضاء الائتلاف الحكومي، وجهتها حركة «ضباط لأجل أمن إسرائيل»، التي تضم حوالي ٣٠٠ من كبار رجال الأمن

ترامب شريكا لنتنياهو في محاولة تصفية القضية الفلسطينية.

السابقين، أن القيام بتنفيذ ضم غور الأردن والمستوطنات إلى إسرائيل وفق خطة ترامب ، سيؤدّي إلى وقف التنسيق الأمني مع السلطة، وإلى انهيار العلاقات مع الأردن، وإلى الانزلاق باتجاه دولة واحدة، وضم شامل لملايين الفلسطينيين، وكذلك إلى مواجهات عنيفة في الضفة وإلى صدام عسكري يؤدّي إلى احتلال قطاع غزة من جديد.[٣١]

القدس والأقصى

فاق انحياز الولايات المتحدة للموقف الصهيوني بشأن القدس، وبشأن المسجد الأقصى، كل التوقعات الإسرائيلية، حيث جرى تبني السردية الصهيونية بالنسبة للقدس، وكيل المديح للتعامل الإسرائيلي معها ومع سكانها، والأخطر من كل هذا نصّت الصفقة على أن القدس الموحدة تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، ونصت كذلك على «حق الجميع» بالصلاة في الحرم القدسي الشريف. وتعتبر إسرائيل البنود المتعلقة بالقدس اعترافًا بالمستوطنات التي زرعتها في المدينة وفي محيطها، ومصادقة أميركية على تكثيف الاستيطان في الأحياء القائمة وبناء أحياء استيطانية جديدة، وفعلًا، وبعد الإعلان عن صفقة القرن جرى الإعلان عن توسيع الحي الاستيطاني في جبل أبو غنيم، وعن بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في القدس ومحيطها.[٣٢]

لن تكتفي إسرائيل، مع قوّة الدفع التي تلقتها من «صفقة القرن»، بتوسيع الاحياء الاستيطانية، بل ستكثّف عملية الاستيطان في قلب الأحياء العربية، خصوصا في البلدة القديمة والشيخ جراح ووادي الجوز وسلوان وجبل المكبر، ويجري مثل هذا التوغّل الاستيطاني بدعم من رؤوس أموال يهودية صهيونية مرتبطة باليمين الأميركي والحزب الجمهوري.

يدور الخلاف في اليمين الإسرائيلي بين من يكتفون بالضم على مراحل، وبين ما يطالبون بضم كل منطقة «ج» دفعة واحدة مثل بنيت وشاكيد، ومن يطالب بضم كل الضفة الغربية مثل حزب «الاتحاد القومي» برئاسة الوزير بتسلئيل سموتريتش ومجلس المستوطنات.

اللاجئون

هناك إجماع في إسرائيل، بيمينها ويسارها، على رفض حق العودة، وهي تعتبر العودة خطرًا وجوديًا عليها. يعود عمر هذا الرفض إلى نيسان ١٩٤٨، حين اتخذت القيادة الإسرائيلية قرارًا بمنع عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم،[٣٣] وقامت بإسكان المهاجرين اليهود في البيوت والأراضي العربية، وهي تعتبر أنّ هذا الملف قد انتهى. كما أنها ترى أن حلّ قضية اللاجئين يكون خارج حدودها، ويجب ربطه في كل الأحوال بقضية المهاجرين اليهود من الدول العربية.

أكّدت صفقة القرن على الموقف الإسرائيلي بالكامل، وزادت عليه ادعاءً جديدًا، وهو ان إسرائيل دفعت تكاليف توطين اليهود الذي جاءوا من الدول العربية، وبهذا أنهت حصتها من أي تعويض قد يحصل عليه أي فلسطيني.

وما يزيد من رضى إسرائيل عن هذا البند في صفقة القرن هو أنّه لا ينص فقط على أن حلّ قضية اللاجئين يتم خارج حدودها، بل يمنحها أيضًا حقًّا في الاعتراض على دخول لاجئين فلسطينيين إلى أراضي الدولة الفلسطينية. كما تريد إسرائيل، استنادًا إلى روح صفقة القرن، المزيد من الخطوات الأميركية والدولية ضد وكالة غوث اللاجئين «الأونروا»، وضد كل ذكر لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في القرارات الدولية وفي الهيئات الأممية.[٣٤]

الدولة اليهودية

منذ طرحت إسرائيل، قبل حوالى ١٥ عامًا، شرط الاعتراف بها كدولة يهودية في أي تسوية سياسية وهي تحاول جاهدة الحصول على ركيزة دولية لهذا المطلب، وجاءت «صفقة القرن» لتلبي هذا المطلب، الذي يحمل في طيّاته أهدافًا بعيدة المدى، وفي مقدمتها منع حق العودة وشطب حقوق اللاجئين، ومنح شرعية لنظام الابرتهايد والتمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل، كما نص عليه قانون «الدولة القومية للشعب اليهودي».

يصل مفهوم إسرائيل كدولة يهودية وكدولة الشعب اليهودي مبتغاه اعتمادًا على معادلة الحركة الصهيونية ومبدئها الناظم منذ تأسيسها: «أكثر ما يكون من الأرض، وأقل ما يكون من العرب». «أرض أكثر» لتوسيع رقعة الأرض للاستيطان وإسكان المهاجرين في دولة اليهود، وكذلك «عرب أقل» لضمان التوازن الإثني الديمغرافي لضمان طابع الدولة كدولة يهودية. ويأتي مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية لسد الطريق على أي بديل، وبالأخص تحويل الدولة إلى «دولة لكل مواطنيها»، كما هو مشروع حزب التجمّع الوطني الديمقراطي. وقد قامت الأغلبية اليمينية في الكنيست مؤخرًا بتمرير «قانون القومية»، الذي تستند «صفقة القرن» بشكل مطلق إلى مبادئه، والذي يشدّد على يهودية الدولة وعلى الحق التاريخي في «أرض إسرائيل»، وعلى أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل، وعلى أنّ حق تقرير المصير في الدولة هو لليهود فقط، وعلى أولوية الالتزام بالاستيطان اليهودي، وبنود أخرى، تؤكّد الطابع الكولونيالي العنصري للمشروع الصهيوني.[٣٥] وقال نتنياهو إن هذا القانون جاء ليمنع خطر «دولة لكل مواطنيها»؛ ما معناه رفض مبدأ المواطنة المتساوية، وضمان استمرار حالة المواطنة التراتبية: مواطنة درجة أولى لليهود فقط، ومواطنة درجة ثانية للعرب الفلسطينيين أهل البلاد الأصليين. وقد وصل الأمر برئاسة الكنيست، أنّها منعت مجرد طرح وبحث مشروع قانون «دولة كل مواطنيها»،»[٣٦] تقدم به كاتب هذه السطور، بادعاء أنه يناقض «مبدأ أفضلية اليهود كمجموعة في الدولة»،[٣٧] وهذا اقتباس دقيق لما جاء في وثيقة رسمية لتسويغ الشطب!

حين يطرح الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية في إطار مشروع تسوية سياسية، فإنّ هدف إسرائيل هو الحصول على شرعية لنظامها، وليس فقط لكيانها كدولة. معنى ذلك منح شرعية دولية للابرتهايد الإسرائيلي، ولكل ما تقوم به إسرائيل لتعزيز «الدولة اليهودية» واقعًا ومفهومًا، حاضرًا ومستقبلًا وحتى ماضيًا، وما على الفلسطينيين إلّا أن «يعترفوا ويحسنوا التصرف»، ويفهموا أنّ معاناتهم تتقزّم أمام

فاق انحياز الولايات المتحدة للموقف الصهيوني بشأن القدس، وبشأن المسجد الأقصى، كل التوقعات الإسرائيلية، حيث جرى تبني السردية الصهيونية بالنسبة للقدس، وكيل المديح للتعامل الإسرائيلي معها ومع سكانها، والأخطر من كل هذا نصّت الصفقة على أن القدس الموحدة تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، ونصت كذلك على «حق الجميع» بالصلاة في الحرم القدسي الشريف.

«المشروع الصهيوني المجيد». من الواضح أن هذا المطلب الإسرائيلي – الأميركي، لا يمس الواقع فحسب، بل هو يمس الرواية التاريخية الفلسطينية، ويمسح الذاكرة التاريخية لشعب فلسطين. إسرائيل هنا لا تطلب من الفلسطينيين «تنازلًا تاريخيًّا» فحسب، بل وبنفس النفس «تنازلًا عن التاريخ».

وإذا كان مجرد مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية يمس شعب فلسطين كلّه، فإن له تبعات سلبية جدًّا ومحددة وعينية على المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في مجالات الحياة كلّها: الأرض والمسكن والمواطنة والتعليم والثقافة والتشغيل والتطوير والاقتصاد والحقوق السياسية والاجتماعية، وكلّ ما يشتق من «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، الذي تشكّل صفقة القرن وجهه الآخر. ما تريده إسرائيل هو تثبيت الطابع اليهودي الصهيوني للدولة، حتى تضع فلسطينيي الداخل في قفص «الدولة اليهودية»، وتمنع بقوانينها، وبضمانة دولية، أي إمكانية لتحوّلها مستقبلًا إلى دولة ثنائية القومية، أو دولة لكل مواطنيها.

الأمن

من العبث مقارنة المطالب الأمنية الإسرائيلية مع البنود الخاصة بالأمن في «صفقة القرن»، لأنها متطابقة ولا فرق يذكر بينها، وإذا كان هناك فروق فهي أن الصفقة تحتوي على أكثر من المطالب المعروفة للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، إذ هي تستجيب لمطالب اليمين الإسرائيلي، وليس فقط للشروط الإسرائيلية المعهودة.[٣٨]

يسود إسرائيل اعتقاد بأن «صفقة القرن» تلبّي مطالبها الأمنية بالكامل، وتعكس ما قاله هنري كيسنجر من أنّ «السلام ثانوي والأمر الأهم هو الأمن».[٣٩] في المقابل هناك بعض الانتقادات من أن الصفقة تعطي فقط أسماء جديدة للممارسات وللسياسة الاحتلالية القائمة، ما يزيد من المخاطر، لأن هذه السياسة حظيت بدعم رسمي أميركي، لا بل أصبحت سياسة أميركية.[٤٠]

لقد ساد انسجام كامل بين إسرائيل والولايات المتحدة في كل ما يتعلق بالأمن، وصرّح ديفيد فريدمان، السفير الأميركي في إسرائيل، في خطاب له في «المركز الأورشليمي للشؤون العامة»، المعروف بتوجهاته اليمينة المتطرفة، بأنّ المبدأ الناظم لأي مقاربة للحل السياسي يستند إلى أنّ «أمن إسرائيل هو أهم شيء بالنسبة لإسرائيل وللأمن القومي الأميركي.. الولايات المتحدة توافق على أن إسرائيل هي المسؤولة الوحيدة عن الأمن وعن الترتيبات الأمنية، وانطلاقًا من ذلك كان بالإمكان إحراز تقدم مقابل رئيس الوزراء (نتنياهو) وطواقمه»[٤١].

وعلى الرغم من أنّ هناك رضى عاما في إسرائيل عن الاستجابة الأميركية الكاملة لوجهة النظر الإسرائيلية، وعن الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في صفقة ترامب، إلّا أن أوساطًا في المؤسسة الأمنية أبدت تحفّظًا على الخطوط الحدودية الطويلة والمتعرّجة حول المستوطنات المنعزلة والممرات التي تربطها بإسرائيل، حيث الترتيبات الأمنية حولها مركّبة ومكلفة ومنهكة. وعبّرت هذه الأوساط عن قلقها من صعوبة نشر قوّات عسكرية حول المستوطنات المعزولة وحول الطرق الطويلة والضيقة وعلى المعابر والمداخل والمخارج، ومن تخصيص موارد هائلة وزيادة كبيرة في التواجد العسكري في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وحول الجيوب الفلسطينية المقترحة في النقب الغربي، ومن زيادة الاحتكاك مع الفلسطينيين بدل التقليل منه.

لم تخترع صفقة القرن الترتيبات الأمنية، فقد جرى طرحها مرات عديدة من قبل ديان وألون وشارون ورابين وبيريس ونتنياهو وقيادات سياسية وأمنية إسرائيلية أخرى، ومن قبل معاهد بحثية أمنية. ويمكن تلخيص الترتيبات/الشروط الأمنية الإسرائيلية للتسوية السياسية كما وردت في «صفقة القرن»، وكما تريدها إسرائيل وتفهمها:

١. مسؤولية أمنية إسرائيلية حصرية وطاغية في كل المناطق غربي نهر الأردن برًّا وبحرًا وجوًّا. وكذلك تحكّم كامل بالمجال الكهرومغناطيسي.

لا ينص البند المتعلق باللاجئين في صفقة القرن فقط على أن حلّ قضية اللاجئين يتم خارج حدودها، بل يمنحها أيضًا حقًا في الاعتراض على دخول لاجئين فلسطينيين إلى أراضي الدولة الفلسطينية. كما تريد إسرائيل، استنادًا إلى روح صفقة القرن، المزيد من الخطوات الأميركية والدولية ضد وكالة غوث اللاجئين.

٢. المحافظة على عمق إستراتيجي، يشمل سيطرة أمنية على غور الأردن، وقد زادت صفقة القرن على المطلب الأمني المعروف، فرض السيادة السياسية الإسرائيلية الكاملة والدائمة على منطقة الغور تماشيًا مع موقف اليمين الإسرائيلي. ويشمل العمق الإستراتيجي المطلوب إسرائيليًا الممرات المركزية ومنها شارع ٩٠ على طول منطقة الغور وامتداد شارع رقم ١، من القدس إلى البحر الميت ومنطقة الغور عبر أراض الضفة الغربية، وممرات أخرى تقطّع أوصال الضفة الغربية. كما يشمل «العمق الإستراتيجي الإسرائيلي» سيطرة على مواقع إستراتيجية، وعلى محطّة انذار مبكّر في الضفة الغربية.

٣. سيطرة إسرائيلية على الغلاف الأمني حول المناطق المعدّة للدولة الفلسطينية، ويشمل ذلك رقابة على المعابر الحدودية، واحتواء أمنيا إسرائيليا لكل أجزاء الكيان الفلسطيني.

٤. محيط مطار اللد: سيطرة أمنية إسرائيلية على محيط المطار، وعلى الرقعة البرّية الموازية للمجال الجوي لحركة هبوط الطائرات.

٥. تنسيق أمني وثيق يستند إلى التنسيق الأمني القائم حاليًا، ويجري تطويره وتوسيعه ورفع مستواه، تبعًا للمستجدّات المتعلقة بالتسوية وبإقامة الكيان الفلسطيني والحدود المتعرجة والطويلة حول المستوطنات.

٦. مسؤولية إسرائيلية طاغية في تحديد مدى إيفاء الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالمعايير المطلوبة قبل تسليم أراض لمسؤوليتها الأمنية.

٧. نزع سلاح كامل في غزة والضفة الغربية، وعدم دخول الكيان الفلسطيني بأي اتفاقية أمنية مع أي دولة أو مجموعة دول.

٨. تمكين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من دخول مناطق الكيان الفلسطيني، متى تشاء وأينما تشاء، وفق «الحاجة».

٩. تحكّم إسرائيلي بدخول المواد القابلة للاستعمال لأغراض عسكرية، بما فيها مواد تعرّفها إسرائيل بأنّها قابلة للاستعمال المزدوج، مثلما تعاملت إسرائيل مع دخول الإسمنت والحديد إلى قطاع غزة في السنوات الأخيرة.

١٠. عدم إشراك أي قوّات دولية من أي جهة كانت في الترتيبات الأمنية. ومنع دخول «الدولة الفلسطينية» في أي اتفاق أمني مع أي جهة كانت سوى إسرائيل.

هذه الشروط الأمنية مطروحة ليقبلها الفلسطينيون قبل أن يحصلوا على دولة، بالمقاس الإسرائيلي الأميركي، ويجب قبولها مسبقًا؛ أي أنها شروط «لازمة» لإقامة الدولة الفلسطينية المقترحة.

ضم المثلث

في الصفحة ١٣، من وثيقة «صفقة القرن»، ورد نص عن تطهير عرقي تحت يافطة تبادل الأراضي، وإسرائيل عبر هذا المقترح تريد «التنازل» عن الناس وليس عن الأرض، والتبادل هو ضم المستوطنين والتخلص من مواطنين عرب؛ أي تبادل سكاني وليس تبادل أراضٍ:

«يمكن أن يشمل ما تقدمه إسرائيل في إطار تبادل الأراضي، مناطق مأهولة وغير مأهولة بالسكان، وتحديدًا بلدات عربية في منطقة المثلث: كفر قرع، عرعرة، باقة الغربية، أم الفحم، قلنسوة، الطيبة، كفر قاسم، الطيرة، كفر برا، جلجولية. وتعرّف هذه المجتمعات نفسها إلى حدّ كبير بأنها فلسطينية، وتم تحديدها أصلاً لتقع تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات خط الهدنة عام ١٩٤٩، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية، خفّت منذ ذلك الحين. المطروح هنا هو إمكانية إعادة رسم حدود إسرائيل، وفقًا لاتفاق الطرفين، بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءًا من دولة فلسطين. وفي هذا الاتفاق، تخضع الحقوق المدنية لسكان مجتمعات المثلث للقوانين المعمول بها والأحكام القضائية للسلطات المعنية.»

هناك معلومات مؤكّدة بأنّ نتنياهو شخصيًا ضغط

حين يطرح الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية في إطار مشروع تسوية سياسية، فإنّ هدف إسرائيل هو الحصول على شرعية لنظامها، وليس فقط لكيانها كدولة. معنى ذلك منح شرعية دولية للابرتهايد الإسرائيلي، ولكل ما تقوم به إسرائيل لتعزيز «الدولة اليهودية» واقعًا ومفهومًا، حاضرًا ومستقبلًا وحتى ماضيًا.. إسرائيل هنا لا تطلب من الفلسطينيين «تنازلًا تاريخيًا» فحسب، بل وبنفس النفس «تنازلًا عن التاريخ».

بشدّة لإدخال هذا البند في الصفقة.[٤٢] وتفيد هذه المعلومات بأنه كانت معارضة لها من بعض الجهات في الإدارة الأميركية باعتبارها غير شرعية وغير قانونية، وفق القانون الدولي وحتى القانون الإسرائيلي نفسه، إذ هي تنص على فرض نزع المواطنة على أهالي المثلث بقرار أو اتفاق من فوق دون أن يسألوا عن رأيهم بذلك.

تريد إسرائيل عبر هذا «التبادل»، أن تربح مرتين: تكسب شرعية، استنادًا إلى مبدأ «التبادل» لضم القدس ومناطق من الضفة والمستوطنات والمستوطنين من جهة، وتتخلص من كتلة عربية كبيرة من جهة أخرى، وهكذا تصبح الدولة اليهودية «طاهرة أثنيًا» أكثر عبر تعزيز الأغلبية اليهودية، وإضعاف المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل من جهة أخرى.

خاتمة

علّق المؤرّخ الإسرائيلي آفي شلايم، على القول إنّ «كلينتون هو الصهيوني الأخير»، منوّهًا إلى أن جورج بوش الابن يستحق هذا اللقب أكثر.٤٢وفعلًا ساد الاعتقاد مدة طويلة بأنّه من غير المعقول أن يكون الرئيس الأميركي أكثر انحيازًا إلى إسرائيل من بوش، إلى أن جاء ترامب وغيّر مفهوم الانحياز إلى التماهي الكامل غير المشروط، ليس مع إسرائيل فقط، بل تحديدًا مع اليمين الإسرائيلي. وهكذا عبّرت «صفقة القرن» عن الموقف الإسرائيلي بترجمة أميركية.

وتترجم إسرائيل صفقة القرن على أنها تمنحها الفرصة لتطبيق ما تريده منها من طرف واحد، وفي مقدمة ذلك تنفيذ ضم مناطق واسعة في الضفة الغربية، خصوصا غور الأردن والمستوطنات، وكذلك تكثيف الاستيطان لأجل توسيع حدود الدولة العبرية، حيث جرى ترسيم هذه الحدود في «صفقة القرن» تبعًا لخارطة الاستيطان. كما ترى إسرائيل في هذه الصفقة مرجعية جديدة لأي تسوية سياسية مستقبلية تلغي مكانة القرارات الدولية دفعة واحدة، وهناك قوى سياسية ذات وزن كبير ستطلب من المفاوض الإسرائيلي الالتزام بمبادئ الصفقة وعدم الحياد عنها، ما يعني أن الموقف الإسرائيلي أصبح معروفًا سلفًا وموثّقًا في صفقة القرن، وما يعني إغلاق أي أفق تفاوضي إسرائيليًا وأميركيا، لأن القيادة الفلسطينية ترفض وستبقى ترفض صفقة القرن جملة وتفصيلًا.

لقد أصبح واضحًا أن مشروع الإبادة السياسية للشعب الفلسطيني يأخذ شكلًا عينيًا محددًا وهو صفقة القرن. وهي إذ تستهدف الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده، فهي تستدعي أن يكون التحرك الفلسطيني للتصدي لها وللنضال من أجل الحقوق التاريخية لشعب فلسطين، شاملًا وموحدًا. القصد هنا ليس فقط إنهاء الانقسام والعمل المشترك بين فتح وحماس وبقية الفصائل، بل وبالأساس نضال موحد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، في الوطن والشتات، في القدس والضفة وغزة والجليل والمثلث والنقب وكافة أرجاء المعمورة. صفقة القرن تستهدف الشعب الفلسطيني كلّه، ويجب أن يكون ذلك محفّزًا لحراك شامل وموحد لكل الشعب في كافة أماكن تواجده في مواجهتها، وفي تقرير مصير ومستقبل عادل لقضية فلسطين.

يمكن أن نرى في المؤتمر الصحافي لترامب ونتنياهو في البيت الأبيض نهاية كانون الثاني الماضي، إعلانًا رسميًا عن انتهاء صلاحية اتفاق أوسلو، وعليه لا تستطيع القيادة الفلسطينية الاستمرار في الالتزام باتفاق ميّت. إنّ القول إنّ «صفقة القرن» ولدت ميته هو من باب التمنّي لا أكثر. الذي مات فعلًا هو اتفاق أوسلو، ولم يعد ينفعه التنفس الاصطناعي، خصوصا بعد الإفصاح عن نية إسرائيل إجراء تغييرات جذرية من طرف واحد عبر الضم وتكثيف الاستيطان. لقد غير الأميركان والإسرائيليون قوانين اللعبة، وأصبح من العبث استمرار الالتزام بقوانين لم تعد قائمة. إنّ الشرط الأهم لإفشال «صفقة القرن» هو طلاق أوسلو، لفتح الباب أمام إستراتيجية تحررية جديدة لن تأتي ما دامت أوسلو تكبّل الأيدي والعقول.

الهوامش

1. ترجمة عربية لنص «صفقة القرن»، https://bit.ly/2Q0Iexu
2. جمال زحالقة، https://www.middleeasteye.net/opinion/trump-deal-could-leave-palestinian-citizens-israel-limbo
3. مجموعة مقالات وتقارير عن صفقة القرن في صحيفة «يسرائيل هيوم»، https://bit.ly/2IQLbwC
4. بتسلئيل سموتريتش، «خطّة الحسم: مفتاح السلام عند اليمين»، مجلة هشيلوح، 2017/6/24، https://bit.ly/2Q4cLKW
5. براك رافيد وجيل تماري، «نتنياهو: مستعد للتفاوض مع الفلسطينيين على أساس صفقة القرن»، موقع القناة 13، 28.1.2020، https://13news.co.il/item/news/politics/state-policy/netanyahu-peace-plan-994148/
6. توم سيغيف، دولة بكل ثمن – قصة حياة دافيد بن غوريون، (تل أبيب: كيتير، 2018) ص 385.
7. طال شاليف، «نتنياهو في غور الأردن: الضم سيكون بالاتفاق مع الأميركيين وليس بشكل أحادي الجانب»، موقع والا، 2020/2/10، https://news.walla.co.il/item/3340103
8. آنا بريسكي، «بينيت: لا للاكتفاء بسيادة جزئية، يجب ان نأخذ كل شيء وفورًا»، موقع معاريف، 2020/1/28، https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-743869
9. اخبار الصباح، «سموتريتش: خطة ترامب سيئة وسنعارض المصادقة بكل قوانا»، موقع القناة 12، 2020/1/30، https://www.mako.co.il/tv-morning-news/articles/Article-0c33e78ec35ff61027.htm
10. طال شاليف، «كحول لافان: الخطة أساس متين للسلام»، موقع والا، 2020/1/28، https://news.walla.co.il/item/3337655
11. رامي ليفني، «صفقة القرن ضربة قوية لمعسكر السلام»، موقع هآرتس، 2020/2/11، https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.8521138
12. عميت سيغل، «والد نتنياهو يكشف السر»، موقع القناة 12، 2009/7/8، https://www.mako.co.il/news-military/politics/Article-77cd5b4ae4b5221006.htm
13. أخبار القناة 7، نتنياهو يوافق على دولة فلسطينية منزوعة السلاح، موقع القناة 7، 2020/2/24، https://www.inn.co.il/News/News.aspx/428305
14. يكي ادمكور، «بينيت: نحن مع نتنياهو»، موقع والا، 2020/2/12 https://news.walla.co.il/item/3340582
15. أمير تيفون، «ليسوا ملزمين بحل الدولتين: الرجل الذي غيّر برنامج الجمهوريين»، موقع والا، 2016/7/14، https://news.walla.co.il/item/2979220
16. أخبار هآرتس، «كوشنير: إذا لم يف الفلسطينيون بالشروط التي وضعناها، إسرائيل ليست ملزمة بالاعتراف بهم كدولة.»، موقع هآرتس، 2020/2/3، https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.8479496
17. شاؤول آرئيلي، «صفقة القرن تعيد إسرائيل والفلسطينيين عشرات السنين إلى الوراء»، موقع «هآرتس»، 2020/2/20، https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.8560180?lts=1584403089157
18. يهوديت اوفنهايمر وأبيب تترسكي، «الصفقة داخل الصفقة»، موقع هآرتس، 2020/2/18، https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.8553471
19. أودي ديكل، عنات كورتس ونوعا شوسترمان، «صفقة القرن إلى أين تقود؟»، موقع «معهد دراسات الأمن القومي»، 2020/2/24، https://www.inss.org.il/publication/where-does-the-deal-of-the-century-lead/
20. نوعا لانداو، «غانتس يعرف انه لا يوجد شيء كهذا ضم بموافقة دولية.»، موقع هآرتس، 2020/1/22، https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.8433531
21. أودي ديكل، نوعا شوسترمان وعنات كورتس، «الحالة الفلسطينية: انقسام وعزلة وجمود سياسي وعلى حافة التصعيد.»، موقع معهد دراسات الأمن القومي، يناير 2020، https://www.inss.org.il/he/publication/the-palestinian-system-weakened-and-close-to-escalation/
22. سارة هعتسني كوهين، «ضم غور الأردن فورًا»، موقع مكور ريشون، 2020/1/18، https://www.makorrishon.co.il/opinion/197495/
23. زئيفي سيغل، «ليفين: تفكيك الإدارة الذاتية تبعًا للضم»، موقع كول هزمان، 25/2م2020، http://www.kolhazman.co.il/426248
24. بنحاس عنباري، «صفقة القرن: خطّة النضال الفلسطينية»، موقع المركز الأورشليمي للشؤون العامة، 2020/3/3، https://bit.ly/2IVNfDI
25. داني زاكين، «صفقة القرن هي بالضبط الفصل في كتب التاريخ الذي حلم به نتنياهو»، موقع صحيفة جلوبوس، 29.1.2020، https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001316524
26. يوني بن مناحيم، «لا للماطلة في الضم»، موقع نيوز 1، 2020/2/12، https://www.news1.co.il/Archive/0026-D-139198-00.html
27. أفرايم عنبار، «الأردن لن يعرقل خطّة السلام الأميركية»، موقع «معهد أورشليم للإستراتيجيات والأمن، 2020/1/27، https://jiss.org.il/en/inbar-jordan-will-not-impede-us-peace-plan/
28. عمينوئيل نافون، «خطة القرن والتحدّي الأوروبي أمام إسرائيل»، موقع معهد أورشليم للإستراتيجيات والأمن, 9.2.2020، https://jiss.org.il/he/navon-deal-of-the-century-and-israels-european-challenge/
29. Phyllis Bennis ,Understanding the Palestinian – Israeli Conflict, (Olive Branch Press, 2019) p 85
30. أخبار موقع «والا»، «وزير خارجية الاتحاد الأوروبي: إذا أقدمت إسرائيل على الضم سنضطر أن نرد»، موقع والا، 2020/2/4، https://news.walla.co.il/item/3338927
31. نداء إلى أعضاء الإئتلاف، «الضم من طرف واحد هو خطر أمني شديد وفائض عن الحاجة»، موقع حركة ضباط لأجل أمن إسرائيل، 2020/3/12، https://bit.ly/2ISSSm5
32. هوداديا كريش حازوني، «نحو صفقة القرن: مسلسل مصادقة على البناء في القدس ويهودا والسامرة»، موقع مكور ريشون، 2020/3/1، https://www.makorrishon.co.il/news/207827/
33. باروخ كميرلينغ ويوئيل شموئيل مجدال، فلسطينيون: صيرورة شعب، (تل أبيب: إصدار «كيتير، 1999) ص 141.

34. ران داغوني، «ترامب ومؤيدوه في الكونغرس: يجب شطب مكانة الفلسطينيين كلاجئين»، موقع جلوبس، 4/8/2018، https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001248698

35. جمال زحالقة، «قانون القومية: دستور الأبرتهايد الإسرائيلي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 116، (شتاء 2018)، https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-pdf.034-articles/015

36. أخبار مركز عدالة، «عدالة يلتمس للمحكمة العليا ضد منع رئاسة الكنيست طرح قانون دولة كل مواطنيها»، موقع عدالة، 11/6/2018، https://www.adalah.org/ar/content/view/9542

37. أخبار موقع «عرب 48»، «رئاسة الكنيست تمنع التجمّع من طرح قانون دولة كل مواطنيها»، موقع عرب 48، 4.6.2018، https://bit.ly/3a1Y6aT

38. رافي ساجيف، «على مفترق طرق: صفقة القرن والشرق الأوسط»، موقع إسرائيلي ديفينس، 8/2/2020، https://www.israeldefense.co.il/he/node/41860

39. زلمان شوفال، «شرط أن تنفّذ: صفقة القرن أهم حدث منذ 1947», موقع معاريف، 4/2/2020، https://www.maariv.co.il/journalists/opinions/Article-j745048

40. أبيب تترسكي، «التفاصيل الصغيرة: ما الذي سيحدث على الأرض إذا طبّقت صفقة القرن»، موقع منتدى التفكير الإقليمي، 14/2/2020، https://www.regthink.org/articles/the-deal-of-the-century-what-will-happen-in-the-area

41. مقابلة مع أوري غولد، «غولد: عرضنا امام الأميركان ما يؤمن به أغلب الإسرائيليين»، موقع المركز الأورشليمي للشؤون العامة، 20/2/2020، https://bit.ly/2Iw2tPh

42. Avi Shlaim, srael and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations, (Verso, 2009) p 263